الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئه بناء على
في صحة الاقتداء والاصح انه يجزئه قال فاخر زاده وقال ظهير الدين يتوقف
بين فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك لاحتياط
في الخروج من خلاف ذكره البعض وكذا اذا لم يعلم الامام في اي صلوة هو فنوى
صلوة الامام واقتداء به يرجى ان يجوز ولو علم صلوة الامام في غير ما يجوز وان
نوى ان يصلي صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء والامام جائز عندنا بخلافه وهو
المختار لان الظاهر لا يكون الامام الا مام فيتهيأ استلزمة للاقتداء وان نوى
الاقتداء ايضا اذ ليس في نية تقييد بالامام ولكن لم يحضر بباله ثم هو
انما يشرع ويصح الاقتداء بالطلات وكذا انوى الاقتداء وهو ظن انه
امام الامام فاذا هو غير وصح الاقتداء ايضا لان ليس في نية تقييد الاداء
اقتدى بنية وقال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو لم يصح
لكونه نية مقيدة بشخصه ليس هو الامام وفي الاول نوى الاقتداء بالامام
والا فضل ان ينوي الاقتداء بعينه فان قال الامام الله اكبر يعينه ويقتدي بما يعتقد
كذا ذكر في المحيط وهو نوى بهما وعند ابي الاخضل تعارضتا تكبيرة المقتدي
لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء بحيي وقت الامام موقعه الامامة جاز عند
اكثر المشايخ وان يختزه النية عند الشروع ولو نوى الشروع في صلوة الامام
وكبر على ظن انه اي الامام وقد شرع قبل شروعه وهو بالحال ان الامام
لم يشرع لم يجز ام يجزئه في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة
غير ليس بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف المنافية من المفسدة وانما يفعل كما يفعله

الناس

الناس ان ظن ان الكل اي كل فتى يصليه فريضة جاز فعله وسقط عنه
الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة واعلم ان بعضها فرض وبعضها سنة
ولم يتبين الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلى ست قلل السنين ثم ذكر انه ظن
ان الكل وقضيته ولو اقتدى به احد انه كان في صلوة الا سنة قبلة كالفرض
صحت صلوة المقتدي وان كان الرجل شاكا في قيامه وقت الظهر بقلة فنوى
ظهر الوقت فاذا الوقت كان خرج وقت الظهر بنى على ان فعل القضاء بنية الاداء
وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت
قضاء ظهر اليوم يجزئه وهذا هو المختار كذا ذكر في المحيط اما جواز القضاء
بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت بعد خروج
الوقت فالصحيح انها لا يجزئه ويجزئه وقتا ما خانه وغيرها وليس من
القضاء بنية الاداء وانما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو
يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكر من قوله ولو نوى فرض اليوم يجزئه الخلاف
وان لم يعلم بخروج الوقت سهو ايضا لانه فرض اليوم صحيح في وقتيه هو
والفائتة والصواب ان يقول ولو نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر اي ظهر
اليوم او ظهر الامس مثلا ونوى انه هذا فرض ظهر يوم الثلثا اي على اذا كان
اليوم يوم الثلثا وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر فرض اليوم لا يجزئه
اي تبين ان ذلك اليوم لا يجزئه والظهر منه جائز ظهر والغلط انما هو في تعيين
الوقت اي اليوم الذي الظهر منه وذلك لا يضر اذا حصل تعيين الفرض ولو
شرع في صلوة ما اي صلوة من الصلوات هي عليه ظنا انها سبيعة اي في صلوة يوم السبت

Copyright © King Saud University